The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** MIFTAH

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحـــوار العالمـــي والديمقراطية

التقرير السنوي

للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

2022

مقدمة

شهد العام 2022 تصاعداً في الممارسات الإرهابية العنيفة للاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والأرض المحتلة عام 1948)، ما شكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي من تهجير قسري ومصادرة أراضي وتوسع استيطاني وصلت إلى ما يزيد عن 13 ألف وحدة استيطانية جديدة، ناهيك عن تصاعد الهجمة الإسرائيلية في هدم منازل الفلسطينيين سواء في القدس أو في الأغوار ومسافر يطا والخليل وسلفيت ونابلس، والاقتحامات الليلية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، والعدوان على قطاع غزة باستهداف الشباب الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى سقوط عدد كبير من الشهداء المدنيين الفلسطينيين خلال العام 2022. ولعل من بين الانتهاكات البارزة خلال العام 2022 الاقتحامات للأماكن الدينية في القدس ومنها المسجد الأقصى وتقييد حرية الحركة والعبادة بالنسبة للفلسطينيين خاصة خلال شهر رمضان وفي فترات الأعياد المجيدة وأعياد المسلمين.

ولعل أبرز الأحداث التي شهدتها الساحة الفلسطينية هو استشهاد الصحفية شيرين أبو عاقلة قرب مخيم جنين من خلال استهدافها جيش الاحتلال الإسرائيلي أثناء اقتحام مخيم جنين في أيار للعام 2022. استشهاد الصحفية شيرين كان له تأثير على الساحة الدولية وإعادة المشهد للقضية الفلسطينية على الساحة الدولية وعبر المنصات الأممية والحقوقية والبرلمانية. ولم يتوقف الاحتلال الإسرائيلي عن ملاحقة المؤسسات الحقوقية وإغلاق بعضها واعتقال عدد كبير من الشباب والأطفال.

هذه الأحداث عززت من خطاب مؤسسة "مفتاح" في إطار المناصرة الدولية للقضية الفلسطينية بتسليط الضوء على الانتهاكات اليومية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وبالتركيز على تأثير الانتهاكات ووقعها على المرأة والفتاة الفلسطينية، من خلال إصدار أوراق حقائق تشير إلى رصد وتوثيقات انتهاكات حقوق الإنسان بحق النساء والفتيات في فلسطين المحتلة، إضافة إلى إنتاج مواد إعلامية تحمل رسائل مباشرة حول واقع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وبشكل متخصص حول واقع النساء والفتيات، إضافة إلى جولات قام بها فريق "مفتاح" إلى بعض الدول الأوروبية لمشاركة الحقائق المتعلقة بالانتهاكات

الإسرائيلية مع مؤسسات وبرلمانيين وأحزاب وشبكات دعم ومناصرة دولية بهدف التأثير بالرأي العام وتعزيز حضور الرواية الفلسطينية وحشد التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية.

من جانب آخر، شهد العام 2022 بعض التحرك على مستوى الانتخابات المحلية في المدن الكبرى في محافظات الضفة الغربية دون محافظات قطاع غزة. وكان لذلك تأثير في مشاركة الشباب والمرأة في العملية الديمقراطية، حيث تابعت "مفتاح" مراحل الانتخابات المحلية الأولى والثانية وعملت على الضغط باتجاه زيادة فرص تمثيل النساء في القوائم الانتخابية، ورصدت حضور النساء المرشحات في الدعاية الانتخابية وترتيبهم في القوائم الانتخابية. كما ساهمت في فتح باب الحوار مع الجهات الرسمية وذات العلاقة حول التحديات التي تواجهها المرشحات في خوض الانتخابات المحلية، والدعوة إلى ضرورة إجراء تعديلات قانونية وإجراءات إصلاحية بهدف حماية حقوق المرشحة ودعم فرص حضورها في الهيئات المحلية كعضو منتخب.

ومن بين الأحداث على الساحة الفلسطينية هو لقاء الجزائر الذي جمع حركتي فتح وحماس وبحضور فصائل منظمة التحرير لإنهاء الانقسام، آملاً في الوصول إلى تفاهمات تعيد العمل باتفاق وطني يؤدي إلى انتخابات عامة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. إلا أن اللقاء لم يسفر عنه ما كان مأمولاً منه. وكان في هذه اللقاءات حضور نسوي من بعض الفصائل الفلسطينية.

من جانب آخر، شهدت الساحة الفلسطينية بروز لدور الشباب الفلسطيني في المقاومة والتصدي للهجمات الإسرائيلية وبشكل رافض للاحتلال الإسرائيلي الذي غيب فرص السلام والأمن للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. من جانب آخر جاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة تشير بشكل مباشر إلى مسار التطرف اليميني الإسرائيلي في استلام زمام السلطة في إسرائيل، والذي انعكس بتوسع الاحتلال في مشروعه الصهيوني بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية وممارسة التطهير العرقي للسكان الأصليين الفلسطينيين، والتي يصنفها القانون الدولي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

من جهة أخرى، رصدت "مفتاح" على مستوى السياسات المالية تتبع الإنفاق للقطاع الاجتماعي وقطاع الأمن، حيث رصدت زيادة في الإنفاق على قطاع الأمن بنسبة 2.8% عن ا20% المخصصة له، وكانت في إطار النفقات التشغيلية والأجور والرواتب، بينما كان الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية والصحة والعمل والتعليم

على النحو التالي: وزارة التنمية الاجتماعية 5.8%، وزارة الصحة 15%، وزارة العمل0.31%, قطاع التعليم 21.5%. وتتركز معظم النفقات في النفقات التشغيلية والأجور والرواتب، بينما تكاد تكون النفقات التطويرية للقطاع الاجتماعي صفراً.

وما زالت الإحصائيات الرسمية تشير إلى تدني تمثيل النساء في المراكز القيادية في الحيز العام في المجتمع الفلسطيني. ووفقاً للإحصاء المركزي الفلسطيني، "بلغت نسبة النساء اللواتي تم انتخابهنَ وتعينهنَ في الانتخابات المحلية 2022/2021 نحو 21% مقابل 79% للرجال. ولا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة ومتواضعة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات لعام 2021 أن نسبة النساء من أعضاء المجلس المركزي تشكل حوالي 23%، و19% من أعضاء المجلس الوطني، و12% من أعضاء مجلس الوزراء هنَ نساء. كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 15 محافظاً، 1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَ من النساء، أما عن إدارة مجلس الغرف التجارية والصناعية والزراعية، فقد بلغت 1% فقط من النساء. وحوالي 19% نسبة القاضيات، ونسبة النساء أعضاء النيابة 18%. بينما ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة للعام 2022 مقارنة مع عام 2021، حيث بلغت حوالي 19% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2022 بعد أن كانت النسبة 17% في العام 2021. مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 71% و69% للأعوام 2021 و2022 على التوالي. بالمقابل بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة حوالي 40% مقابل 20% بين الرجال للعام 2022. في حين بلغ معدل البطالة 48% بين الشباب (19–29 سنة) من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بواقع 61% للإناث مقابل 34% للذكور". [1]

[1] PCBS | H.E. Dr. Awad, Highlights the Reality of the Palestinian Women on the Eve of International Women's Day, 08/03/2023
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يعلنان النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي للربع الرابع 2022(pcbs.gov.ps)

1. رؤية "مفتاح"

دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، وديمقراطية، تتسم بالتسامح والشمول، وتمنح الفلسطينيين حقوقهم الأساسية، وتحمي كرامتهم، وتحظى بالاعتراف والاحترام الدوليين.

2. رسالة "مفتاح"

تأسست في القدس في كانون أول 1998، تسعى مفتاح إلى تفعيل مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح في المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة، والتأثير في الرأي الرسمي والعام المحلي والدولي تجاه القضية الفلسطينية، وذلك عبر الحوار الفاعل والمعمق، والتبادل الحر للمعلومات والأفكار، والتشبيك المحلي والدولي.

3. الغاية والأهداف الاستراتيجية

الغاية: المساهمة في إحقاق سيادة القانون وتحقيق التطلّعات الفلسطينيّة نحو تقرير المصير والاستقلال.

الأهداف المحدَّدة :

الهدف المحدَّد 1: تعزيز السياسات والممارسات المنسجمة مع الحقوق المدنيّة والعدالة الاجتماعيّة في فلسطين

الهدف المحدَّد 2: تعزيز نشر الرواية الفلسطينيّة على الصعيد الدولي

الهدف المحدَّد 3: تحسين تنمية القدرات البشريّة والمؤسّسيّة الفعّالة في مفتاح

4. برامج "مفتاح"

لتحقيق غايتها، تعمل المؤسسة ضمن برنامجين رئيسيَّين: الحكم الصالح والديمقراطية، والخطاب العام والتواصل. وتترابط التدخّلات المختلفة ترابطاً وثيقاً لتحقيق التماسك في عمل "مفتاح" والتركيز على المجالات الرئيسيّة وهي الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون والدبلوماسيّة العامّة وحقوق الإنسان.

1- برنامج الديمقراطية والحكم الصالح

يعمل البرنامج على تعزيز السياسات والممارسات المنسجمة مع الحقوق المدنيّة والعدالة الاجتماعيّة في فلسطين. ويعتمد هذا البرنامج على ثلاثة مسارات رئيسيّة: تعزيز الحوار الجامع، وتعزيز قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في التشريعات والسياسات العامة، وإنتاج المعرفة من خلال إعداد الدراسات والأبحاث والتوثيق، والاستمرار في دعم وتمكين الفئات المجتمعية من نساء وشباب كمناصرين لقيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

التدخّلات الرئيسيّة ضمن هذا البرنامج هي:

1- إجراء أبحاث تحليليّة، وتحليلات ماليّة، ومراجعات، واستطلاعات رأي حول السياسات، والقوانين والخدمات المختلفة.
2- إيجاد المحتوى اللازم واستخدام الإعلام لعكس النتائج والبيانات التي تمَّ جمعها.
3- فتح الحوار الوطني مع أصحاب الشأن للتوصّل إلى توافق حول السياسات والإجراءات المقترحة.
4- توفير فرص لبناء قدرات الشباب والنساء (وأصحاب الشأن الآخرين) من أجل دعم عمليّة تحقيق السياسات والتشريعات المعدَّلة.

2- برنامج الدبلوماسية العامة والتواصل

يهدف البرنامج إلى تعزيز نشر الرواية الفلسطينيّة على الصعيد الدولي. وتعمل مفتاح من خلال البرنامج على مسارَين رئيسيّين: تطوير وصياغة وعرض المحتوى الخاص بالخطاب الفلسطيني العام حول الوضع السياسي الحالي بشكل مستمر، بينما يركّز المسار الثاني على الانخراط في المناصَرة الدوليّة. وتعتمد صياغة المحتوى على القانون الدولي الذي يبيّن بوضوح الانتهاكات المرتكَبة ضدّ الشعب الفلسطيني.

التدخّلات الرئيسيّة ضمن هذا البرنامج هي:

1- تطوير وصياغة محتوى الدبلوماسيّة العامّة بشكل مستمرٍ بالإضافة إلى وضع البيانات والمواقف الشفهيّة والكتابيّة.
2- استخدام شتّى مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المحتوى الذي يتمّ وضعه.
3- تيسير وتعميم الرواية عبر المنصّات الدوليّة، وتبادل الزيارات وتنفيذ المخيمات الشبابية واستقبال الوفود الأجنبيّة.
4- إجراء لقاءات حول السياسات مع البعثات والوفود الدبلوماسيّة.

5. مخرجات العمل خلال العام 2022

برنامج الديمقراطية والحكم الصالح

إطلاق الحوار حول رؤى القوائم الانتخابية تجاه تعزيز القيم المدنية وحضور النساء في الدعاية الانتخابية

عقدت "مفتاح" جلستي حوار حول رؤى القوائم الانتخابية المتنافسة على مقاعد المجالس البلدية ضمن المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، التي عقدت في السادس والعشرين من شهر آذار الماضي. وعقد اللقاءان بمشاركة ممثلين عن القوائم الانتخابية في مختلف محافظات الضفة الغربية، في مسعى لخلق مساحات تفاعلية مع جمهور الناخبين من خلال تسليط الضوء على ما تناولته البرامج الانتخابية بخصوص قضايا الشباب والنساء.

وتضمنت الجلسات مناقشة لمحاور مختلفة أهمها كيفية تعامل البرامج الانتخابية للقوائم المختلفة مع قضايا النساء والشباب، والحلول التي قدمتها هذه البرامج لمجمل التحديات التي تواجهها الفئات المهمشة. كما تناولت الجلسات دور المرشحين في إبراز دور المجالس المحلية في الارتقاء بمفاهيم المواطنة والقيم المدنية والديمقراطية وتغليبها على الانتماءات العشائرية السائدة.

رعاية الحوار ما بين المجتمع المدني ووزارة المالية حول مسودة مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة

تابعت "مفتاح" رعاية الحوار حول مسودة مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة، بحيث استندت في حواراتها على نتائج ورقة بحثية أعدتها "مفتاح" حول الموضوع وتناولت جانبين لانعكاس مسودة القانون على 1) عمل المؤسسات الأهلية و2) منظور العدالة الاجتماعية. وركزت "مفتاح" من خلالها على فجوات القانون وأثرها على عمل المؤسسات الأهلية والفئات المهمّشة، خاصة تلك التي تمثلها المؤسسات وتدافع عن مصالحها. وتقدمت "مفتاح" من خلال الورقة البحثية بعدد من التوصيات تساند في بلورة مواد قانون ضريبة قيمة مضافة عادل ومستجيب لاحتياجات الفئات المجتمعية المختلفة. وشملت التوصيات: 1) ضرورة أن يكون القانون مستجيباً لمفهوم العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية من خلال إقرار مواد في القانون تعزز ذلك. 2) ضرورة اعتماد تباين في نسب ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات بشكل واضح في مشروع القانون، إنفاذاً للعدالة الضريبية. 3) ضرورة أن يرفق مع مشروع القانون ملاحق بالسلع والخدمات المختلفة ونسبة الضريبة عليها. 4) ضرورة استثناء المؤسسات الأهلية من شمولها بأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة، وعلى كل أنشطتها كونها مؤسسات خدماتية غير ربحية وجدت لخدمة المجتمع، وخاصة الفئات الأقل حظاً والأكثر تهميشاً. 5) ضرورة تقييد صلاحيات السلطة التنفيذية الواردة في مشروع القانون، وتحديدها بشكل واضح إنفاذاً لمبادئ الحوكمة.

تعزيز انخراط طلبة الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول قضايا العدالة والحماية الاجتماعية ضمن التشريعات المقترحة لمناهضة العنف الأسري والتمييز على أساس النوع الاجتماعي

بهدف تعزيز انخراط الشباب في قضايا الشأن العام وتمكينهم بالمعرفة والمعلومات حول القضايا المجتمعية بالتركيز على قضايا الحماية الاجتماعية والتشريعات الناظمة لمناهضة العنف الأسري، نظمت "مفتاح" مخيماً شبابياً لمجموعات شبابية نشطة وطلاب القانون في الجامعات الفلسطينية وممثلين عن المجتمع المدني ورئاسة مجلس الوزراء ونقابة المحامين والإدارة العامة لحماية الأسرة والأحداث لدى الشرطة الفلسطينية، وذلك للحوار حول الحقوق الدستورية للمرأة الفلسطينية ونظم الحماية الاجتماعية.

كما نظمت "مفتاح" ورشة تدريبية حول التدابير والأنظمة المتعلقة بحماية الأسرة من العنف في قطاع غزة، وذلك ضمن مسارات العمل الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز إبراز شؤون الأسرة ضمن أولويات العمل في المجتمع المحلي، ودعم المؤسسات المحلية في العمل على رفع الوعي المجتمعي تجاه الدفاع عن حقوق المواطنة والحقوق الدستورية للمرأة الفلسطينية، ومناهضة جميع أشكال التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. واشتمل اللقاء على تعزيز معرفة المؤسسات المشاركة بطبيعة التشريعات ونظم وإجراءات الحماية من العنف المعمول بها في قطاع غزة، بما يعزز من دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة للجهات الرسمية المسؤولة عن إنفاذ التشريعات واللوائح الإجرائية ذات العلاقة بحماية حقوق النساء. كذلك اشتملت الورشة التدريبية على تمكين المؤسسات من الآليات اللازمة لإدارة حملات المناصرة ومنها الرقمية والإعلامية للضغط باتجاه إقرار تشريعات وقوانين حامية لحقوق النساء.

انعكست المعارف والمهارات المكتسبة لدى الشباب في إطلاق مجموعة مبادرات في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة شملت حملات توعية مجتمعية وحملات إعلامية منشورة على منصات التواصل الاجتماعي والإذاعات المحلية.

استكمال "مفتاح" دعمها للمشاركة السياسية للنساء والشباب خاصة في الهيئات المحلية من خلال التأثير بالسياسات والتشريعات، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة النساء والشباب في الحياة العامة ودعم النساء العضوات في الهيئات المحلية.

فقد نظمت "مفتاح" خلال النصف الثاني من 2022، لقاء مفتوحا حول التعديلات المقترحة على قانوني الانتخابات المحلية والعامة، تم التأكيد خلاله على قضايا جوهرية تمس مشاركة النساء والشباب في عضوية المجالس والهيئات المحلية والتحديات التي تواجه هاتين الفئتين سواء في الترشح، أو خلال الدعاية الانتخابية وأثناء ممارسة النساء لمهامهن كعضوات في الهيئات والمجالس المنتخبة. كما استهدفت "مفتاح" أكثر من 2000 مواطن ومواطنة من خلال لقاءات جماهيرية في محافظات الوطن كافة، سعت من خلالها لفتح باب الحوار المجتمعي حول حقوق المواطنة وقوانين الانتخابات والمشاركة السياسية. ونظمت "مفتاح" جولات تبادلية جمعت عضوات هيئات محلية من مختلف محافظات الضفة الغربية وشاركت العضوات تجاربهن قبل مرحلة الترشح،

والتحديات التي واجهتهن خلال فترة الترشح في الانتخابات المحلية بمرحلتيها الأولى والثانية، وتجاربهن داخل الهيئات المحلية، وكيفية زيادة حضور النساء في الانتخابات.

إطلاق حوار مجتمعي حول سياسات الحماية للنساء المعنفات ومن هن في دائرة العنف ضمن نظام التحويل الوطني (تكامل)

نظمت "مفتاح" سلسلة من الجلسات الحوارية في محافظات الضفة الغربية تناولت سياسات الحماية تجاه النساء المعنفات ومن هن في دائرة العنف الأسري، والتي تناولتها المواد المعدلة في نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات (تكامل). خرج عن سلسلة الجلسات الحوارية مع الشركاء الحكوميين والقطاع الأهلي والمؤسسات القاعدية ومقدمي خدمات الحماية، عددٌ من التوصيات الواجب الانتباه لها والعمل عليها حتى بعد إقرار نظام التحويل الوطني بصيغته المعدلة ليتم العمل على متابعتها ضمن تطوير السياسات الخاصة بإنفاذ النظام وضمن مراجعة قائمة اللوائح التنفيذية والجزائية الملحقة بالنظام، وفقاً للأدوار المنوطة بالجهات الحكومية والأهلية وجهات إنفاذ القانون الشركاء في إنفاذ نظام التحويل الوطني تكامل. ومن بين التوصيات الخاصة والملحة للعمل عليها: 1) أهمية مواءمة النظام مع الاتفاقيات الدولية ومعاهدات حقوق الإنسان التي وقعت عليها دولة فلسطين بما يشمل التعريفات والمصطلحات التي شملها النظام. 2) التعديل على نص المادة 17 من الفصل الثالث من النظام المعدل بشأن ذوات الإعاقة لا قيمة له إن لم يدرج تعديل واضح على المادة 29 من نظام مراكز حماية المرأة المعنفة والذي يستثني النساء ذوات الإعاقة. 3) ما زالت التعريفات تشهد قصور وخاصة التعريف بخدمات الحماية الاجتماعية والقطاعات الشريكة الأساسية للنظام. 3) ضرورة إدراج توفير مؤسسات إيواء في جميع المناطق. 4) ضرورة أن يشمل النظام جميع الفئات من النساء المعنفات واللواتي يقعن في دائرة العنف وعدم تحديدهم وحرمان أي فئة منهن. 5) إشراك وزارة العمل ضمن نظام التحويل الوطني ليشمل النساء المتعرضات للتحريض والعنف ضمن بيئة العمل. 6) استكمال احترام حق تقرير المصير للضحية بشكل لا يتعارض مع حقها في الحياة. 7) توصية من المؤسسات العاملة في نظام التحويل بضرورة إقرار قانون حماية الأسرة من العنف كسند قانوني لإنفاذ نظام التحويل الوطني.

وتستكمل "مفتاح" الحوار مع الجهات الرسمية الحكومية من خلال اللجان المختصة لدمج التوصيات والملاحظات التي خرجت عن الحوار المجتمعي للضغط باتجاه دمجها في إطار اللوائح التنفيذية والسياسات العامة التي سيتم العمل عليها لإنفاذ النظام.

رعاية الحوار حول نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات (تكامل) في قطاع غزة

نظمت "مفتاح" جلسة نقاش في غزة تناولت "وضعية إنفاذ نظام التحويل الوطني (تكامل) في قطاع غزة من حيث واقع تنفيذه وفجوات تطبيق النظام بالقطاع. فالنظام المعمول به في وزارة التنمية الاجتماعية في الضفة وغزة يقتصر على وحدة النماذج الورقية المستخدمة فقط. واستندت النتائج إلى التقرير التحليلي الذي أعدته مفتاح وتناول السياسات العامة المتبعة لإنفاذ نظام التحويل الوطني في قطاع غزة والتحديات التي تواجه إجراءات التطبيق المتعلقة بالنظام. وحضر الجلسة فريق وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني التابعة لبرامج الحماية الاجتماعية في كل من قطاع غزة، وشاركت المؤسسات ذات الصلة من الضفة الغربية عبر تطبيق زووم. وتقدمت "مفتاح" بعدد من المقترحات العملية لمساندة تفعيل النظام لوصول النساء لخدمات الحماية، ومنها أهمية توحيد الإجراءات الخاصة بنظام التحويل، واعتماد الجهة المخولة بمتابعة إنفاذ نظام التحويل الوطني وتعزيز الدور التنسيقي ما بين الأطراف والجهات المنفذة لإجراءات النظام الحالي وخاصة بين وزارتي شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في كل من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

إطلاق المنصة الالكترونية الخاصة بموازنة المواطن والإنفاق الحكومي لـ 6 مراكز مسؤولية ضمن القطاع الاجتماعي بالإضافة للموازنة العامة

تم إطلاق المنصة الالكترونية الخاصة بموازنة المواطن وشملت موازنات المواطن وتقارير الإنفاق الخاصة بمراكز المسؤولية ضمن القطاع الاجتماعي، وتضمنت وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي. كذلك تم تضمين موازنة المواطن وتقارير الإنفاق الخاصة بوزارة العمل ووزارة الداخلية مع المالية العسكرية والموازنة العامة الصادرة عن وزارة المالية. وتستعرض المنصة البيانات المالية الخاصة بمراكز المسؤولية المذكورة بدءاً من العام 2015 لغاية 2022.

كما توفر المنصة الالكترونية بيانات مالية مصنفة على أساس النوع الاجتماعي، ما يتيح المساحة أمام الجهات المختصة من أكاديميين وباحثين ومحللين اقتصاديين ومواطنين لاستخدام البيانات المالية لأغراض التحليل وإعداد التقارير وبلورة الحملات ذات العلاقة وفتح باب الحوار حول السياسات المالية وتضمين معايير العدالة الاجتماعية في التخطيط المالي والإنفاق الحكومي وتوسيع باب المشاركة للجهات والأطراف في المساءلة حول إدارة المال العام والإنصاف في التوزيع.

الرابط الخاص بالمنصة الالكترونية لموازنة المواطن: https://citizenbudget.ps/

تسليط الضوء على التحديات التي تقيّد وصول النساء إلى مراكز صنع القرار ضمن القطاع العام والقطاع الأهلي

شاركت "مفتاح" في تحليل متخصص حول "مشاركة النساء في مراكز صنع القرار في القطاع العام والأهلي"، ألحق بورقة سياسات تضمنت توصيات عملية ومقترحات تعديلات وإصلاحات تشريعية تعزز من تكافؤ الفرص في التوظيف والمنافسة والتدرج ضمن الوظيفة العمومية وفي المؤسسات الأهلية بالنسبة للعاملات من النساء وضمن إجراءات تحمي النساء من الاستغلال والابتزاز والتحرش من أصحاب النفوذ داخل المؤسسة سواء الرسمية أو الأهلية، كذلك توسيع نطاق انخراط الجيل الشاب في تقلد مناصب إدارية عليا، إضافة إلى تقديم مقترحات برامج عملية تمكن النساء من امتلاك المهارات اللازمة للوصول إلى مراكز صنع القرار داخل المؤسسة الرسمية والأهلية، وتعزيز العمل بمبادئ الشفافية والعدالة الاجتماعية من خلال المؤسسات العامة والأهلية.

تجربة العمل بمؤشر التمييز على أساس النوع الاجتماعي في الجامعات الفلسطينية

انتهت "مفتاح من إعداد مؤشر التمييز في الجامعات الفلسطينية والذي تضمن استمارة ترصد ممارسات ومواطن التمييز تجاه الطلاب والطالبات داخل الجامعة ضمن محاور المشاركة السياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وعملت "مفتاح من خلال فرق من الطلبة في الجامعة العربية الأمريكية في جنين وجامعة فلسطين في غزة على تجربة العمل بالمؤشر بهدف قياس مواطن التمييز من خلال ممارسات وإجراءات حددها المؤشر. وتم جمع ما يقارب 406 استمارة عكست توجهات الطلاب واستطلعت آراءهم حول الممارسات التمييزية على أساس النوع الاجتماعي والعوامل التي تشكل حافزاً في تجسيد هذه الممارسات والتي تعود وفقاً للمؤشر إما لبنى اجتماعية ثقافية، أو عوامل اقتصادية، أو وحدات حزبية، أو عشائرية، أو عائلية، أو مرجعيات دينية، أو جغرافية. خرجت عن هذه البيانات، بالاستناد إلى تحليلها، مجموعة نتائج شكلت في معظمها العوامل الثقافية والمجتمعية والعائلية والجغرافية الأكثر من حيث التأثير في المشاركة السياسية لدى مجتمع الطلبة داخل الجامعة. سيتم العمل على مشاركة نتائج البيانات ضمن جلسات حوارية بانخراط الشباب والشابات مع أصحاب القرار والجهات القيادية داخل الجامعات وبما يعزز من تركيز أسس صحيحة وسليمة للمساءلة المجتمعية داخل الجامعات الفلسطينية.

المنصة الخاصة بالمؤشر http://adi.miftah.org/

رصد وتوثيق 1341 حالة انتهاك لحقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات في محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة نتيجة عنف الاحتلال وإرهاب المستوطنين من قبل 70 من الموثقين الشباب.

خلال العام 2022 تم جمع 1341 حالة انتهاك لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، تركزت حول النساء الفلسطينيات، وشملت عنف المستوطنين والاقتحامات الليلية لجيش الاحتلال الإسرائيلي للمخيمات والمدن الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية في الخليل، القدس، بيت لحم، أريحا والاغوار، طوباس، نابلس، جنين، بالإضافة إلى ما تعانيه النساء أثناء زيارات الأسيرات والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. كما تم رصد انتهاكات الحقوق الصحية والإنجابية للنساء في قطاع غزة وانعكاس نقص الأدوية والخدمات والرعاية الصحية خاصة للنساء الحوامل في مخيمات اللجوء وتأثير الحصار على قطاع غزة في وصول النساء إلى خدمات رعاية الأمومة والطفولة. ويتم الاستناد إلى هذه التوثيقات في حملات المناصرة والجولات الدولية التي تنظمها "مفتاح".

استضافة "مفتاح" منحة المؤسسة السويدية للسنة الثانية على التوالي.

استضافت "مفتاح" منحة المؤسسة السويدية فولك برنادوت لإحياء ذكرى الناشطة زايدة كتالان من خلال برنامج تدريبي نظري وعملي لمستفيدة ثانية في مجال أجندة المرأة والأمن والسلام، والقرار الأممي 1325 لتعزيز الدور الشابات في حمل قضاياهن على المستوى الدولي.

اختتام مشروع " تنمية المجتمعات المحلية من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل" في نسخته السابعة

دعمت "مفتاح" 40 امرأة من خلال 10 مشاريع مدرة للدخل ضمن توجهات المؤسسة السابقة في دعم وتمكين المرأة الفلسطينية وإبراز الدور الريادي للنساء الفلسطينيات في المجتمع الفلسطيني، ومن خلال مشروع "تنمية المجتمعات المحلية اقتصاديا في المناطق الفلسطينية المهمشة" والذي عملت مفتاح على تنفيذه منذ العام 2008، والهادف إلى المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية في المناطق المهمشة، وتحديداً في المناطق المصنفة (ج). استهدفت "مفتاح" النساء خصوصاً الشابات منهن، للقيام بدور فاعل ومؤثر يرفع من واقع النساء في المجتمعات المحلية، وتعزيز صمود المواطنين/ ات على أراضيهم في عدد من قرى محافظات القدس، ويساهم في الجهود الوطنية الهادفة لمكافحة الفقر والبطالة بين النساء وعائلاتهن في المناطق الريفية المهمشة.

يذكر أنه وفقاً للخطة الاستراتيجية 2022–2026، تقرر عدم الاستمرار في هذا المجال من التدخلات نظراً لبعده عن مجالات العمل المتخصصة في المؤسسة.

إلقاء الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين

قدمت "مفتاح" مداخلات شفوية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جلسته 51، وسلطت الضوء على قضايا مثل إرهاب المستوطنين الإسرائيليين وأثره على المرأة، والتطهير العرقي لمسافر يطّا، والمحاولات الإسرائيلية لتهويد القدس.

جولات مناصرة وتشبيك (دولية)

نظمت "مفتاح" خلال النصف الثاني من العام 2022 جولة مناصرة وتشبيك في عواصم أوروبية، حيث تمكن وفد "مفتاح" من فتح باب الحوار والنقاش مع العديد من الممثلين الرسميين وممثلي المجتمع المدني في عاصمة الاتحاد الأوروبي بروكسل، ومدينتي لاهاي وامستردام في هولندا. واعتمد النقاش على نتائج توثيق الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسلط الوفد الضوء على تقلص الحيز المدني في فلسطين المحتلة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد مؤسسات حقوقية شريكة.

إطلاق حملات مناصرة إعلامية رقمية

أطلقت "مفتاح" حملات مناصرة على منصات التواصل الاجتماعي للمؤسسة حول جوانب مختلفة من القضية الفلسطينية مثل إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وتم إطلاق مسار القدس رسمياً لتسليط الضوء على التحديات التي يواجهها الفلسطينيون المقدسيون من خلال القصص الشخصية والمواد الإعلامية المتعددة، وتم إنتاج 3 حلقات في الربع الأخير من العام 2022 حول الحبس المنزلي، التعليم والهدم الذاتي ونشرهم على منصات التواصل الاجتماعي.

تنظيم لقاءات مع بعثات دبلوماسية

أطلعت "مفتاح" عدداً من البعثات الدبلوماسية الدولية في فلسطين على عدة مواضيع من بينها آخر الجرائم الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان عبر فلسطين التاريخية بالإضافة إلى مناقشة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والفلسطينيين والإسرائيليين.

إطلاق برنامج سفراء الرواية

أطلقت "مفتاح" برنامج سفراء الرواية بشكل تجريبي بمشاركة مجموعة من الطلاب من جامعتيّ بيرزيت والقدس ليتم معاينة النتيجة وعلى إثرها التوسع إلى الفئات الأخرى في الأعوام القادمة. فقد نظمت "مفتاح" مخيماً شبابياً شارك فيه ما يقارب 25 من طلبة الجامعات وملتحقي الدراسات العليا بالخارج. واستُهل البرنامج بلقاء مع رئيسة مجلس الإدارة، د. حنان عشراوي، لمشاركة تجربتها السياسية مع الجيل الجديد، كما استضاف عدداً من الشركاء كمتحدثين منهم مؤسسة "الحق" لتغطية القانون الدولي، ومركز "حملة" عن الحقوق والمناصرة الرقمية، ومؤسسة الضمير عن حقوق الأسرى، والناشط المقدسي جلال أبو خاطر، وعضو مجلس الإدارة نور عودة كخبيرة في مجال التواصل، بالإضافة إلى مشاركة عدد من موظفي المؤسسة.

تحسين تنمية القدرات البشريّة والمؤسّسيّة الفعّالة في مفتاح

- **مراجعة الدليلين الإداري والمالي** داخلياً من قبل الموظفين ذوي العلاقة، ومن ثم مراجعتهما من قبل المستشار، السيد حنا الناطور (الذي تم التعاقد معه لهذا الغرض)، الذي قام بإعداد رسالة بالملاحظات (Gap Analysis) حول كل من الدليلين. بناءً عليه، تم الانتهاء من إدخال التعديلات على النظام الإداري، بانتظار عرضه على مجلس الإدارة لإبداء الملاحظات ومن ثم إقراره. وما زال العمل جارياً على إدخال الملاحظات والتعديلات المقدمة من المستشار على الدليل المالي.
- **تطوير الأوصاف الوظيفية** بما ينسجم مع الهيكلية الجديدة للمؤسسة (بناءً على الخطة الاستراتيجية 2022-2026)، وتحديد مؤشرات أداء مرتبطة بالمهام.

- **تطوير نظام تقييم الأداء السنوي** حسب مؤشرات الأداء الواردة في الأوصاف الوظيفية، وربط النتائج بنظام حوافز (بانتظار الإقرار من مجلس الإدارة).
- اعتماد **نظام الأرشفة الإلكترونية الخاصة بالمعاملات المالية** (electronic archiving) اعتباراً من بداية العام 2022 (بحيث يتم توثيق معززات الصرف إلكترونياً مع سند الصرف أو سند القيد في البرنامج المحاسبي، ما يسهل الرجوع السريع للمعاملات، ويحفظها على المدى الطويل).
- تطوير نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمؤسسة وأدائها بمؤشرات وأدوات قياس وربطه بنظام محوسب.
- **تطوير استراتيجية التواصل** لدى المؤسسة (Communication Strategy) بالتعاون مع السيدة نور عودة، عضو مجلس الإدارة، كخبيرة في مجال التواصل ضمن التعاون مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
- **تطوير سياسة الخصوصية** (Privacy Policy) المرتبطة بالصفحة الالكترونية، بالتعاون مع مركز حملة، ونشرها على الصفحة الالكترونية للمؤسسة.
- **التمكين المستمر لطاقم العمل** في المؤسسة ومشاركة الموظفين في دورات تدريبية داخلياً وخارجياً بناءً على خطة تطوير القدرات السنوية. ويذكر منها:

* مشاركة الزميل مؤسى بقلة، مسؤول المشتريات في دورة متخصصة حول إدارة المشتريات والعطاءات.

* مشاركة الزميلة تمارا معلوف، مسؤولة التوثيق في مساق عن بعد حول التنظيم وقيادة العمل الجماعي للتغيير، بالتعاون مع مؤسسة أهل للتنظيم المجتمعي في الأردن.

* مشاركة الزميلة شادية الغول، مسؤول مكتب "مفتاح" في غزة في دورة تدريبية بالقاهرة حول الآليات الأممية للمساءلة في مجال حقوق الإنسان.

ملحقات:

إنتاجات الإعلام الرقمي 2022

- برنامج الديمقراطية والحكم الصالح:

بدأ العام 2022 باستكمال العمل على دعم المشاريع الصغيرة للنساء في مناطق القدس المحتلة من خلال متابعة المشاركات وتدريبهن حول استخدام منصات التواصل الاجتماعي لدعم المشاريع الصغيرة والترويج لمنتجاتهن، وتم عقد الدورة التدريبة الخاصة بهن والمتابعة معهن بشكل فردي على مدار العام.

وشهد عام 2022 المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، فبالإضافة إلى العمل على إنتاج وتوزيع أوراق الحقائق الخاصة بالانتخابات المحلية بمرحلتها الأولى بالتركيز على مشاركة النساء والشباب في الانتخابات وحظوظ النساء في الترشح والحضور في الدعاية الانتخابية، قامت وحدة الإعلام بالعمل على إنتاج مواد بصرية رقمية لدعم مشاركة النساء والشباب في الانتخابات المحلية من خلال التصاميم الخاصة حول الإجراءات، وفيديوهات داعمة من قبل الشخصيات العامة والفصائل، بالإضافة إلى مقارنة بين المرحلتين خاصة بما يتعلق بمشاركة النساء والشباب في الانتخابات. واختتم العام 2022 بفعالية جمعت عدداً من المرشحات ممن شاركن في الانتخابات المحلية على مستوى الضفة الغربية في محافظة بيت لحم وتم إنتاج فيديو يتناول قصص نجاح لست نساء خصن الانتخابات ضمن الورشة التي عقدتها "مفتاح" حول التعديلات المقترحة على القوانين الانتخابية.

بالإضافة إلى ما سبق عملت وحدة الإعلام الرقمي على تدريب مجموعة من المشاركين والمشاركات ضمن مخيم الشباب حول المناصرة والمبادرات وكيفية بنائها وتنفيذها ليتم العمل على نشرها وتنفيذها خلال عام 2023.

كما استمر العمل على القضايا الأبرز في ملف حماية الأسرة من خلال التركيز على نظام التحويل الوطني وقانون حماية الأسرة من العنف، من خلال نشر المواد على مدار العام، والتركيز على الثامن من آذار بإطلاق موجة مفتوحة تناولت القضايا الأبرز بالتعاون مع شبكة وطن الإعلامية. وقامت وحدة الإعلام الرقمي بإنتاج وثائقي حول توطين القرار الأممي 1325 المرأة، السلام والأمن لعرض التجربة الوطنية في توطين القرار وتنفيذه في فلسطين.

عملت وحدة الإعلام الرقمي على نشر وتوزيع وإنتاج مواد رقمية خاصة بملف العدالة المالية "الإنفاق الفعلي وموازنة المواطن، من خلال تصميم التقارير بشكل كامل، ونشرها على منصات التواصل الاجتماعي وإنتاج فيديوهات خاصة لها. بالإضافة إلى إنتاج منصة موازنة المواطن الرقمية.

وخلال العام تم تغطية الفعاليات والتدريبات والورشات التي تم عقدها ضمن القطاعات المختلفة، وإنتاج مواد موسعة أخرى بالتركيز على القضايا التي تعمل عليها "مفتاح" كافة، ومتابعة الإنتاجات الخارجية الخاصة مع المؤسسات الإعلامية مثل الحلقات التلفزيونية والإذاعية والموجات المفتوحة.

- برنامج الخطاب العام والدبلوماسية الرقمية:

ضمن إعادة إطلاق برنامج الخطاب العام والدبلوماسية الرقمية من بداية العام 2022، تم العمل بشكل متوازٍ مع الإعلام الرقمي لإنتاج المواد المشتركة ضمن أجندة سنوية لأبرز الأيام العالمية والفلسطينية والأحداث التي يجب التركيز عليها من تقرير منظمة العفو الدولية حول نظام الفصل العنصري، والتركيز على ملف النكبة من خلال إطلاق حملة رقمية تتضمن فيديوهات خاصة لشخصيات عامة ومؤثرة وفيديو حول النكبة والتسلسل الزمني. وحرب عام 1967، بالإضافة إلى الأيام العالمية مثل يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، والانتهاكات الإسرائيلية المرتبطة بالقدس المحتلة بشكل خاص مثل مسيرة الأعلام ومواد مسار القدس.

بالإضافة إلى الإنتاجات، تم تغطية الاجتماعات الخاصة التي تم عقدها خلال رحلة المناصرة للزملاء في جنيف، من خلال التركيز على الاجتماعات وإنتاج الفيديوهات الخاصة لجلسات مجلس حقوق الإنسان.

إصدارات مفتاح خلال العام 2022

- **ورقة بحثية حول: ' مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة المقترح'** فيما يتعلق بعمل المؤسسات الأهلية ومنظور العدالة الاجتماعي
- **التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2021/2020 لوزارة الصحة**
- **التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2021/2020 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**
- **التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2021/2020 لوزارة التنمية الاجتماعية**

- **التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2021/2020 وزارة التربية والتعليم**
- **تقرير عن انتهاكات المستوطنين بحق المرأة الفلسطينية في المحافظات الشمالية خلال النصف الأول من عام 2021**
- **تقرير متابعة الخطة السنوية للضغط والمناصرة (2021-2024) للائتلاف النسوي لتطبيق القرار 1325 - التقرير النصف السنوي**
- **دليل تدريبي متخصص 'الانتخابات والمشاركة السياسية للمرأة والشباب'**
- **دليل حول استخدام أجسام الأُمم المتحدة وآلياتها لتعزيز المساءلة: أجندة المرأة والأمن والسلام في الواقع الفلسطيني**
- **تقرير تحليلي لانتهاكات حقوق الإنسان بحق النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة بسبب ممارسات الاحتلال العسكري الإسرائيلي وعنف المستوطنين**
- **موازنة المواطن/ة للموازنة العامة 2022، ووزارة الداخلية والصحة، والتربية والتعليم، والعمل، والتنمية الاجتماعية.**
- **التقرير نصف السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2021-2022 لوزارات، التربية والتعليم، والصحة، والعمل، والتربية والعليم، والتنمية الاجتماعية، والتعليم العالي والبحث العلمي.**